تطور العلاقات التجارية المصرية الرومانية (١٩٦٢- ١٩٦٦م)

دكتور

عرفة محمود مصطفى محمد

قسم التاريخ – كلية الآداب- جامعة أسوان

الملخص:

يتناول البحث تطور العلاقات التجارية المصرية الرومانية خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٦م، فقد شهدت العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا نموًا متزايدًا أدى إلى ارتفاع نسبة المبادلات سواء من ناحية قيمتها أو حجمها بسبب زخم الاتفاقيات الثنائية التجارية بين الدولتين. الهدف من البحث تسليط الضوء على دور الاتفاقيات الثنائية فى تطور العلاقات التجارية المصرية الرومانية، وكذلك تحليل حركة الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا، والتعرف على الصادرات والواردات بين الدولتين.

امتد الاطار الزمنى للبحث خلال السنوات من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦م، اعتمد البحث على المنهج التاريخى بهدف تتبع العلاقات التجارية وتحليل حركة التجارة الخارجية بين مصر ورومانيا، ومن نتائج البحث التطور التاريخى للعلاقات التجارية المصرية الرومانية، تنوع الصادرات والواردات، وزيادة حركة التجارة والبعُد الصحى فى العلاقات التجارية المصرية الرومانية.

– الكلمات المفتاحية: مصر، رومانيا، العلاقات التجارية، الاتفاقيات التجارية الثنائية، التجارة الخارجية (صادرات، واردات).

Abstract:

This paper deals with the development of the trade relations between Egypt and Romania (1962- 1966). The Egyptian- Romanian trade relations witnessed an increasing growth that led to an increase in the rate of exchanges, both in value and volume, due to the momentum of bilateral trade agreements between the two countries.

The aim of this paper is to shed light on the role of bilateral agreements in the developing trade relations, as well as to analyze the movement of exports and imports between the two countries. The time frame for this paper extended between 1962 up 1966.

The paper followed the historical approach in order to analyze the commercial relations and analysis of foreign trade movement between Egypt and Romania.

Among the results of this paper is the historical development of the Egyptian- Romanian trade relations, the diversity of exports and imports, the increasing of the movement of trade between the two countries and the health dimension in the Egyptian- Romanian trade relations.

Key Words: Egypt, Romania, Commercial Relations, Bilateral Trade Agreements, Foreign Trade (Exports, Imports).

مقدمة:

شهدت العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا فى الفترات المعاصرة تطورًا كبيرًا؛ حيث زيادة الصادرات المصرية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢؛ ويرجع ذلك إلى تميز دور مصر الخارجى بالتنوع والانتشار منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

من هنا جاءت فكرة البحث " تطور العلاقات التجارية المصرية الرومانية" (١٩٦٢-١٩٦٦م)؛ حيث إن موضوعات تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية أصبحت تشغل فكر الباحثين الآن.

يتناول هذا البحث جزءًا مهمًا من تاريخ العلاقات المصرية الرومانية، من خلال رصد تطور العلاقات التجارية بين الدولتين، على مستوى الاتفاقات الثنائية، وأيضًا على مستوى الصادرات والواردات وحجم التبادل التجارى بين مصر ورومانيا، وأثر تطور هذه العلاقات على التعاون الاقتصادي والفنى بين الدولتين.

تعتبر التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء البلدان المتقدمة أو البلاد النامية، فهى تساهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية فى تنمية الدخل القومى، وبالتالي تساهم فى رفع مستوى المعيشة لهذه البلاد[١].

تحظى التجارة بأهمية واضحة فى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وأصبحت فى ظل اتساع تأثير النظام الرأسمالي العالمي وتعاظم دور منظماته والياته أداة مهمة لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية للقوى المهيمنة فى النظام الدولي الحالي[٢]، نظراً لسهولة المواصلات البحرية وانتظامها بين مصر ورومانيا بالإضافة إلى عدم بُعد المسافة بين الدولتين بدرجة كبيرة، وحاجة كل منهما إلى منتجات الأخرى كالبترول ومشتقاته والأخشاب التي تحتاجها مصر من رومانيا، والقطن والأرز والفواكه والخضر التى تحتاجها رومانيا من مصر، ساعد ذلك على وجود حركة تجارية وتطور العلاقات بين الدولتين[٣].

وقد وقع الإختيار على هذه الفترة لعدة أسباب منها:

* أهمية البحث: يهدف هذا البحث أنه يعالج جزءًا مهمًا من تاريخ العلاقات التجارية المصرية الرومانية التى تعود بالمنفعة على الاقتصاد لكل من الدولتين.

* المادة العلمية ومصادرها: كان توافر المادة العلمية معينًا أكبر على اختيار هذا البحث، وتعتبر تقارير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، ووثائق مجلس الوزراء من المصادر الرئيسة التى ساعدت البحث على الظهور.

* الحدود الزمانية والمكانية للبحث: كان لاختيار الفترة الزمنية اعتبارها فى هذا البحث، وبداية البحث تبدأ بعام ١٩٦٢ وفيه تم توقيع اتفاقيتي للتجارة والدفع فى ١٥ أكتوبر من العام نفسه، والذى عقد من أجل تنمية التبادل التجارى وتطوير العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا، أما انتهاء البحث فى عام ١٩٦٦؛ حيث اتفاق التجارة والدفع بين مصر ورومانيا؛ والهدف منه تنمية التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

*** تساؤلات البحث: تتجلى أهمية البحث فى الإجابة على الأسئلة الآتية:**

١- ما هو تعريف الاتفاقيات التجارية الثنائية؟

٢- ما دور الاتفاقيات الثنائية فى تطور العلاقات التجارية؟

٣- ما هى الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا؟

*** عناصر البحث: تم تقسيم البحث إلى المحاور الرئيسة الآتية:**

أولًا ــ تعريف وأهمية الاتفاقيات الثنائية ودورها فى تطور العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا

ثانيًا ــ حركة التجارة بين مصر ورومانيا (١٩٦٢- ١٩٦٦)

ثالثًا ــ الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا

رابعًا ــ تقييم العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا

* الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها:

– خالد مكرم فوزى عبدالنبى: العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا (١٩٢٩– ١٩٣٩م)، مجلة وقائع تاريخية، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠١٧.

أشارت الدراسة إلى العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا خلال الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩م؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على حركة التجارة بين الدولتين، والصعوبات التى واجهتها الصادرات المصرية فى رومانيا، واتفاق عام ١٩٣٦م وأثره على حركة التجارة بين الدولتين.

* الخاتمة: أظهرت بعض النتائج المستخلصة من هذا البحث، وتضمن البحث بعض الملاحق، بالإضافة إلى قائمة للمصادر والمراجع.

وقد اعتمد البحث على عدة مصادر أصلية، فمن المصادر غير المنشورة والتى تُعد العماد الأساس الأول للبحث من حيث اشتمالها على قدر كبير من المعلومات التى أثرت فى البحث: وثائق مجلس الوزراء، ومن أهمها: ملف رقم ٠٠٢٣٣١/١/١٨٥/٣–٠٠٨١ وملف رقم ٠٠٢٣٣٢/١/١٨٥/٣–٠٠٨١ وملف رقم ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢–٠٠٨١ وملف رقم ٠٠١٧٠٨– ٠٠٨١ وهذه الملفات خاصة بالاتفاقيات التجارية والعلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) ورومانيا.

ومن المصادر غير المنشورة وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ومن أهمها ملف رقم ٠٠٠٤٥٧/٣/٢٤٤/١– ٠٠٧٩ وكان من أوراق هذا الملف مذكرة الملحق التجارى صالح أحمد فايد فى يونيو ١٩٦٥م عن العلاقات الاقتصادية بين مصر ورومانيا.

وملف رقم ١/ ٣/٢٤٤ /٠٠٠٤٥٨– ٠٠٧٩ الخاص بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا.

أولًا ــ تعريف وأهمية الاتفاقيات الثنائية ودورها فى تطور العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا

يمكن تعريف الاتفاقية التجارية على أنها " اتفاق بين دولتين أو أكثر على إنجاز إجراءات محددة لتشجيع التبادل التجارى فيما بينها"، وقد تشمل هذه الإجراءات جميع السلع والمنتجات أو تقتصر على سلع محددة يتم الاتفاق عليها بين أطراف الاتفاقية(٤).

يتطلب تطور الاقتصاد المحلى ربطه باقتصاديات الدول الأخرى من خلال علاقات تأتى فى مقدمتها الحاجة إلى تصريف إنتاجها فى السوق الدولية من ناحية، وتوفير مستلزمات إقامة وتشغيل هذه المشروعات من رؤوس أموال ومستلزمات إنتاج من ناحية أخرى، ويمكننا حصر الإيجابيات العائدة على الدول من جراء عقد مثل هذه الاتفاقيات فى الآتى:

١- تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية، وتعزيز مستوى التعاون الاقتصادي بمجالاته المختلفة من خلال تحرير التجارة وزيادتها بين الدول تخدم مصالحها المتبادلة.

٢- تشجيع التعاون فى مختلف المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإسهام بشكل مباشر فى زيادة حركة الاستثمارات بين الدولتين، والاستخدام الأمثل للموارد، مما يعمل على رفع القدرات الإنتاجية وزيادة تنافسية منتجات كلًا من الدولتين على المستوى الدولى، وهو ما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية لكل منهما.

٣- اتساع حجم السوق: تكون السوق فى الدولة الواحدة ضيقة ولا تستوعب جميع ما تنتجه المشاريع فى هذه الدولة وعند دخول الدولة مع دولة أخرى فى اتفاقيات تعاون اقتصادى يؤدى ذلك إلى اتساع الفرص التسويقية، وإلى اتساع سوق السلع.

٤- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي: تزداد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء فى الاتفاقية عند حرية تنقل رؤوس الأموال والأيدى العاملة الماهرة على المدى الطويل، وذلك بسبب اتساع السوق وخلق فرص جديدة للاستثمارات فى مجالات مختلفة وزيادة فى عدد ونوعية المشاريع الإنتاجية.

٥- تحسين شروط التبادل التجارى: إن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء يؤدى إلى التقارب بينهما فى المعاملات التجارية والاقتصادية، وتستطيع أن تفرض شروطها ومطالبها على الدول غير الأعضاء، وتمنح مزايا تفضيلية لبعضها ولا تتمتع بها سوى الدولتين الموقعتين على الاتفاقية، وكذلك تتحكم فى إنتاج بعض السلع المهمة(٥).

فالأسواق الخارجية امتداد طبيعى للأسواق المحلية، وعلى ذلك فاتساع هذه الأسواق أمام منتجاتنا الوطنية يساعد قطاعات الإنتاج على التمتع بأهم مزايا الإنتاج الكبير، نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث، مما يؤدى فى النهاية إلى النهوض بمستويات الإنتاج وزيادة معدلات الدخل القومى(٦).

ومن جانب آخر فإن الاستيراد يسهم أيضًا بدوره فى زيادة معدلات النمو بتمكينه للاقتصاد القومى من مواجهة أعباء تنميته سواء فى شكل توفير احتياجات القطاعات المختلفة من السلع الإنتاجية أو توفير احتياجات القوة البشرية العاملة من السلع الاستهلاكية الضرورية، على أن أهم ما فى التجارة الخارجية هى كونها عنصر موازنة ضرورى لعملية التنمية ذاتها، فقيامها بتصريف فائض الإنتاج وتوفيرها للسلع اللازمة على النحو المذكور يكفل للقطاعات المختلفة نموًا ثابتًا مطردًا، وهنا يبرز أهم دور للتجارة الخارجية وهو قيامها بتصحيح الاختلال الذى قد ينشأ عن نمو غير متوازن للقطاعات المختلفة(٧).

فى السادس عشر من أبريل ١٩٣٠ تم توقيع اتفاق تجارى بين مصر ورومانيا، والذى بموجبه قبلت مصر تطبيق معاملة الدولة الأكثر امتيازًا على جميع الحاصلات والمنتجات المصنعة فى رومانيا والتى تستوردها مصر لتستهلك فيها، أو تصدر منها، أو تعبر أراضيها إلى دول أخرى، وهذه المعاملة تقوم على شرط المعاملة بالمثل(٨).

وقع اتفاق تجارى آخر بين الدولتين فى السادس عشر من يناير ١٩٣٦، وكانت أهم بنوده إلغاء الاتفاق التجارى السابق المبرم بين الدولتين فى السادس عشر من أبريل عام ١٩٣٠، وأن العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا تنص على مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل(٩).

وفى ١٨ يناير عام ١٩٥٤ تم عقد اتفاق تجارى من أجل تنمية وتطور العلاقات التجارية بين الدولتين، وتم الاتفاق على أن يقوم الطرفان المتعاقدان بمنح كل التسهيلات الممكنة لتمكين السفن من حمل أكبر نسبة من البضائع المصدرة والمستوردة، وأنه يجب العمل على زيادة حجم التبادل التجارى بين مصر ورومانيا(١٠).

وفى ١٦ يوليو ١٩٥٦ تم عقد الاتفاق التجارى طويل الأجل بين مصر ورومانيا؛ من أجل تنمية التبادل التجارى بين الدولتين(١١)، وفى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢م تم توقيع اتفاقان للتجارة والدفع بين الدولتين فى بوخارست، على أن يحل هذان الاتفاقان محل اتفاق التجارة فى ١٨ يناير ١٩٥٤ واتفاق التجارة طويل الأجل فى ١٦ يوليو ١٩٥٦م(١٢). والهدف من ذلك تسيير وتنظيم المدفوعات المباشرة بين الدولتين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، كذلك زيادة التعاون الاقتصادي وتنمية العلاقات التجارية القائمة بين الدولتين(١٣).

١- اتفاق التجارة ١٩٦٢

تكون اتفاق التجارة طويل الأجل بين مصر ورومانيا الموقع فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ من (٢٠) مادة، ونص هذا الاتفاق على ان يتم تبادل السلع والبضائع التجارية بين الدولتين وفقًا للقوانين واللوائح الخاصة بالتصدير والاستيراد فى كل من الدولتين، وان يتم تبادل السلع التجارية وفقًا لقوائم إلزامية توضع لكل سنة ميلادية فى مدد أقصاها ثلاثة أشهر قبل بداية كل سنة كالآتى:

- القائمة (أ): تبين صادرات الجمهورية العربية المتحدة(١٤) إلى رومانيا.
- القائمة (ب): تبين صادرات رومانيا إلى الجمهورية العربية المتحدة(١٥).

والجدير بالملاحظة ان طريقة تجديد وسريان الاتفاق تتم تلقائيًا سنويًا، وفى حالة إذا رغبت أى من الدولتين فى إنهاء الاتفاق يكون ذلك قبل نهاية مدة الإتفاق (٣ سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ وذلك بـ ٩٠ يومًا)(١٦).

نصت المادة السادسة من اتفاق التجارة الموقع عام ١٩٦٢ بين مصر ورومانيا على ان يمنح الطرفان كل منهما الآخر- على أساس المعاملة بالمثل - معاملة الدولة الأكثر رعاية

وذلك فيما يتعلق بجميع المسائل الخاصة باستيراد وتصدير البضائع بما فى ذلك اللوائح الجمركية، والمدفوعات والضرائب، وجميع المدفوعات الأخرى، ومنح التراخيص وغير ذلك من الإجراءات الخاصة بالتبادل التجارى للسلع(١٧).

كما تسرى هذه المعاملة على الملاحة البحرية والجوية واستعمال الموانئ البحرية والجوية، وتموين السفن والطائرات، ويمنح كلًا من الطرفين الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمسائل التجارة العابرة (الترانزيت)، وان يشجع الطرفان تنمية هذه التجارة التى تكون فى صالح الدولتين عبر أراضيهما، وذلك فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها فى كل من الدولتين(١٨).

كذلك نص الاتفاق التجارى لعام ١٩٦٢ بين مصر ورومانيا على ان يسمح الطرفان المتعاقدان باستيراد وتصدير المواد الآتية وهى معفاة من الضرائب والرسوم والعوائد الجمركية وذلك وفقًا للقوانين المعمول بها فى كل من الدولتين:

١- المواد والأدوات اللازمة للتركيب أو التجميع المستوردة أو المرسلة لهذا الغرض بشرط إعادة تصديرها.

٢- المواد المخصصة لإجراء التجارب والاختبارات بشرط إعادة تصديرها بعد تحقيق الغرض من استيرادها.

٣- السلع اللازمة لإقامة الأسواق أو المعارض المؤقتة أو الدائمة بشرط عدم بيعها.

٤- مواد التغليف والتعبئة الفارغة بعد تفريغها من محتوياتها بشرط إعادة تصديرها(١٩).

كذلك نص الاتفاق التجارى على أن يقوم الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة من الجانب المصرى والجانب الرومانى تجتمع بناء على طلب أى منهما قبل بداية كل سنة من سنوات الاتفاق بثلاثة شهور(٢٠)؛ وذلك لإبرام بروتوكول يحدد السلع التجارية التى يتم تبادلها بين الدولتين خلال السنة التالية من الاتفاق، وان تبذل اللجنة قصارى جهدها لزيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين(٢١).

٢- اتفاق الدفع ١٩٦٢

تكون اتفاق الدفع بين مصر ورومانيا الموقع فى بوخارست فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ من (١٤) مادة، ونصت المادة الثالثة من هذا الاتفاق على ان تتم المدفوعات الخاصة بالسلع المتبادلة بين الدولتين عن طريق البنك المركزى المصرى بصفته نائبًا عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية عن طريق فتح حساب مقاصة بالجنيهات الأسترلينية كلًا باسم البنك الآخر، لا تحتسب عليه فوائد أو مصاريف، وتعامل المدفوعات التى تتم بين الدولتين عن طريق هذين الحسابين معاملة المدفوعات بالعملات الحرة(٢٢).

وان تسوى الأرصدة القائمة فى الحسابين المذكورين بتوريد السلع المتفق عليها، ويسدد الطرف المدين الرصيد الذى يتبقى بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ نهاية العمل بهذا الاتفاق بناء على طلب الطرف الدائن بالجنيهات الأسترلينية(٢٣) أو بإحدى العملات الحرة، وبالنسبة لحد المديونية يمنح كلًا من البنك المركزى المصرى، وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية كلًا منهما تسهيلات ائتمانية فى حدود ٢ مليون جنيه استرلينى. والمدفوعات التى نص عليها اتفاق الدفع لعام ١٩٦٢ بين مصر ورومانيا كالآتى:

١- المدفوعات الخاصة بالسلع المتبادلة بين الدولتين وكافة المصروفات المتعلقة بها مثل التأمين وغير ذلك من النفقات.

٢- المدفوعات الخاصة بالتجارة العابرة (الترانزيت).

٣- المصروفات والعمولات المصرفية وغيرها.

٤- نفقات السفارات والقنصليات التابعة للدولتين.

٥- المتحصلات القنصلية.

٦- النفقات المتعلقة بالممثلين الحكوميين والتجاريين وغير ذلك من هيئات التمثيل والوفود للدولتين.

٧- النفقات الخاصة بالنشاط الاجتماعى والثقافى: الأسواق والمعارض وإقامة المباريات الرياضية والحفلات الفنية وغير ذلك من أوجه النشاط المماثلة.

٨- نفقات الأفلام والكتب والنشرات الدورية.

٩- نفقات السفر والإعلانات وتشمل نفقات الطلبة ومن يقوم بتدريبهم.

١٠- الرسوم المستحقة على براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وحقوق المؤلفين وغيرها من الحقوق المماثلة.

١١- أقساط التأمين وإعادة التأمين والتعويضات الخاصة بهما.

١٢- المرتبات والأجور والمعاشات والمكافآت.

١٣- التسويات الدورية لهيئات البريد والبرق والتليفون.

١٤- مصاريف اصلاح السفن ونفقاتها ومصاريف النقل.

١٥- رسوم الموانئ.

١٦- الدخل الصافى الناتج من النقل الجوى ووسائل النقل الأخرى.

١٧- المدفوعات الناتجة عن التعاون العلمى والفنى وتدريب المواطنين وإيفاد الخبراء.

١٨- الرسوم القضائية والضرائب والغرامات والمصاريف الأخرى المتعلقة بها.

١٩- المدفوعات الأخرى التى يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزى المصرى وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية[٢٤].

ثانيًا ــ حركة التجارة بين مصر ورومانيا (١٩٦٢- ١٩٦٦)

اتسمت العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا باستقرار التبادل التجارى بينهما، واظهرت الصادرات المصرية إلى رومانيا اتجاهًا تصاعديًا منتظمًا وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والإدارة العامة للاستيراد. ومن الملاحظ أن الميزان التجارى استمر فى صالح الجانب المصرى؛ ويرجع سبب ذلك إلى زيادة الصادرات المصرية عن الواردات الرومانية، ويمكن رصد ذلك التطور فى حركة التجارة بينهما كالآتى:

– شهد عام ١٩٦٢ حركة نشاط تجارى بين الدولتين، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا نحو ٤٦٨٥ جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الصادرات الرومانية إلى مصر نحو ٤٥٤٧ جنيهًا مصريًا. أصبح الميزان التجاري خلال هذا العام لصالح مصر (+ ١٣٨ جنيهًا مصريًا).

– بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا عام ١٩٦٣ نحو ٥٤٣٩ جنيهًا مصريًا، والصادرات الرومانية إلى مصر بلغت قيمتها نحو ٤٢٥٧ جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الميزان التجارى نحو (+ ١١٨٢ جنيهًا مصريًا).

– وفى عام ١٩٦٤ بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا نحو ٥٥٥٣ جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الصادرات الرومانية إلى مصر نحو ٤٠٠٢ جنيهًا مصريًا، والميزان التجارى بلغت قيمته نحو (+١٥٥١ جنيهًا مصريًا).

– بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا عام ١٩٦٥ نحو ٨٠٨٠ جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الصادرات الرومانية إلى مصر نحو ٦١٦١ جنيهًا مصريًا، والميزان التجارى بلغت قيمته نحو(+ ١٩١٩ جنيهًا مصريًا).

– أما عام ١٩٦٦ فقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا نحو ٨٠٤٣ جنيهًا مصريًا، وبلغت قيمة الصادرات الرومانية إلى مصر نحو ٧٣٧٨ جنيهًا مصريًا، والميزان التجارى بلغت قيمته نحو (+ ٦٦٥ جنيهًا مصريًا)[٢٥].

يتضح مما سبق أن الميزان التجارى اظهر فائضًا مستمرًا لصالح مصر، ويرجع سبب ذلك إلى حاجة رومانيا الماسة للسلع المصرية خاصة القطن، وهو الذى يمثل أكثر من ٥٠ % من قيمة الصادرات المصرية إلى رومانيا فى كثير من الأحيان.

ثالثًا ـــ الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا

١ – الصادرات

وضحت الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية السلع والمنتجات التى تم تبادلها بين الدولتين مثل: اتفاق التجارة والدفع الموقع فى بوخارست فى ١٥ أكتوبر ١٩٦٢، وبروتوكول التجارة طويل الأجل الموقع بالقاهرة فى ١١ ديسمبر ١٩٦٣، وبروتوكول التبادل التجارى فى ٢٥

ديسمبر ١٩٦٤، وبروتوكول التبادل التجارى فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٥، واتفاق التجارة والدفع فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٦.

حيث وضحت هذه الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية قائمتين للسلع والمنتجات المتبادلة بين الدولتين؛ فقد كانت القائمة (أ) توضح الصادرات المصرية إلى رومانيا واشتملت على: القطن ومنتجاته مثل: قطن خام، غزل قطن ومنسوجات قطنية، حرير صناعى.

كذلك اشتملت قائمة الصادرات (أ) على المنتجات الزراعية مثل: أرز (مقشور ومبيض)، فول سودانى، موالح وفواكه أخرى، مواد نباتية مستعملة للحشو مثل: ألياف النخيل (الكرينه). ومنتجات أخرى مثل: جليسرين وكيماويات أخرى، بطاريات، أسماك محفوظة ومنتجات السمك الأخرى، أحذية، مستحضرات التجميل، فوسفات خام، نسيج من ألياف تركيبية أو صناعية خام[٢٦]. وأهم الصادرات المصرية إلى رومانيا تمثلت كالآتى:

أ- القطن:

احتل القطن المركز الرئيس بين الصادرات المصرية إلى رومانيا؛ حيث بلغت نسبة قيمته إلى مجموع قيمة الصادرات: ٨٦ % عام ١٩٦٠، ٨٠ % عام ١٩٦١، ٨٧ % عام ١٩٦٢، وتم تحديد حصة القطن عام ١٩٦٥ بالبروتوكول الموقع بين الدولتين فى ٢٥ ديسمبر ١٩٦٤ بـ ١٢٢٧٠ طن تعادل ٣٦٨٠٠ بالة للشحن.

ب- غزل القطن:

يعتبر غزل القطن السلعة الثانية بعد القطن فى الصادرات المصرية إلى رومانيا، حيث بلغ المصدر منه فى عام ١٩٦١ ما مقداره نحو ١٦٤٣ طن بـ ٨١٢ ألف جنيه مصري، إلا أنه انخفض إلى ٦٤٤ طن بـ ٤٥٠ ألف جنيه مصري فى عام ١٩٦٢، ثم انعدم تصديره فى الأعوام ١٩٦٣ و١٩٦٤، كذلك لم يدرج حصة له ببروتوكول عام ١٩٦٥، أما عام ١٩٦٦ بلغت قيمة الصادرات المصرية منه إلى رومانيا نحو ١٣٩ ألف جنيه مصري[٢٧].

ج- المنسوجات والمصنوعات القطنية:

تعتبر المنسوجات والمصنوعات القطنية من الصناعات التصديرية المهمة، بلغت الصادرات من المنسوجات والمصنوعات القطنية إلى رومانيا فى عام ١٩٦٠ حوالى ٣ طن قيمتها ٩ آلاف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٣ زادت صادرات هذه السلعة إلى ١٣٦ طن قيمتها ٣٢٤ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٤ ارتفعت الكمية المصدره إلى ٥٠٣ طن قيمتها ٦٨١ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٥ بلغت قيمة الصادرات من المنسوجات القطنية ١٢٧٦ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٦ بلغت قيمت الصادرات من المنسوجات ٤٠٤ ألف جنيه مصري.

د- الكرينه النباتية "ألياف النخيل":

احتلت الكرينه النباتية مرتبة مهمة فى الصادرات المصرية إلى رومانيا، حيث بلغت القيمة المصدرة منها فى عام ١٩٦٢ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٣ ارتفعت القيمة المصدرة منها إلى ٤٢ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٤ بلغت قيمة ما صدر منها ٦٣ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٥ بلغت قيمة الصادرات من الكرينه النباتية نحو ٧٧ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٦ ارتفعت قيمة الصادرات إلى ١٢٢ ألف جنيه مصري؛ ويرجع سبب ذلك إلى زيادة احتياجات السوق الرومانية من الكرينه النباتية (ألياف النخيل) المصرية[٢٨].

هـ- سلع أخرى:

اعتمدت السوق الرومانية على السلع المصرية الأخرى مثل البصل الطازج المصري، وكانت رومانيا تمنع استيراده فى حالة وفرة محصول البصل البولندي؛ ورومانيا كغيرها من دول شرق أوروبا كانت تستورد احتياجاتها من البصل من بولندا وهى من الدول المهمة المنتجة للبصل. ومن السلع المصرية التى اعتمدت عليها السوق الرومانية السمسم والسجاير حيث بلغت القيمة المصدرة نحو ألف جنيه مصري فى النصف الأول من عام ١٩٦٤.

وبالتالى كانت قائمة الصادرات المصرية (القائمة أ) إلى رومانيا عبارة عن برنامج اقتصادى متكامل مقدم من الحكومة المصرية إلى الحكومة الرومانية؛ حيث من ينظر إلى تلك

القائمة يرى أنها تضم مواد صناعية تدخل فى عمليات الصناعة المختلفة وأيضًا منتجات صناعية جاهزة للاستخدام بشكل مباشر، كذلك منتجات زراعية، وبذلك كانت الصادرات المصرية إلى رومانيا عبارة عن صادرات لسلع استهلاكية ضرورية، وذلك يدل على مدى ثقة الحكومة الرومانية فى جودة المنتجات المصرية(٢٩).

٢- الواردات

أما القائمة (ب) فهى تمثل الواردات المصرية من رومانيا وتشمل على: الأخشاب ومنتجاتها المختلفة والمنتجات البترولية والمنتجات الكيماوية المختلفة، والماكينات والآلات وقطع غيارها. وأهم الواردات المصرية من رومانيا تمثلت كالآتى:

أ- الخشب:

اعتمدت السوق المصرية على السلع الرومانية، والخشب من السلع الرئيسة للواردات المصرية من رومانيا؛ وهى من الدول الرئيسة فى أوروبا فى انتاج الأخشاب؛ حيث تبلغ نسبة مساحة الغابات وهى مصدر الأخشاب حوالى ٢٠ % من المساحة الكلية فى رومانيا، ومن منتجات الأخشاب: الخشب الأبيض White Timper، وخشب الزان Besch Wood، وخشب الأبلاكاش Play Wood، وخشب باركيه Wood for Parquet، وخشب للتعبئة Wood for Fruit Packing وخشب قشرة " فنير Veneer". وفى عام ١٩٦٤ بلغت قيمة الأخشاب المستوردة من رومانيا نحو ٢,٠٠٠ جنيه مصري، ارتفعت القيمة المستوردة منها فى عام ١٩٦٥ إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري؛ ويرجع سبب ذلك إلى زيادة حصة الخشب المدرجة ببروتوكول عام ١٩٦٥(٣٠).

ب- المنتجات الكيماوية:

من المنتجات الكيماوية التى اعتمدت عليها السوق المصرية من رومانيا: الهيدروكربونات والكلوريدات والكحول ومشتقاته وكربونات الصوديوم ومواد الصباغة والصودا الكاوية من أهم الواردات؛ حيث بلغت قيمة المستورد من الصودا الكاوية خلال العام ١٩٦٢ نحو ١٨٦ ألف

جنيه مصري، ارتفع إلى ٢٥٢ ألف جنيه مصري عام ١٩٦٣، أما عام ١٩٦٤ بلغت قيمة المستورد من الصودا الكاوية نحو ٥٩٩ ألف جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٥ بلغت قيمة المستورد منها نحو ٨٣٥ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٦ بلغت قيمة المستورد منها نحو ٤٢٦ ألف جنيه مصري.

ج- المنتجات البترولية:

اعتمدت الواردات المصرية من رومانيا على المنتجات البترولية، حيث بلغ اجمالى المستورد منها عام ١٩٦٢ نحو ٢,٤١١ جنيه مصري، وفى عام ١٩٦٣ ارتفعت قيمة المستورد منها نحو ٩٦٠ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٤ فقد انخفضت قيمة المستورد منها والتى بلغت نحو ٥٠٠ ألف جنيه مصري؛ ويرجع سبب ذلك التناقص فى الواردات المصرية من المنتجات البترولية إلى تزايد المنتج محليًا، وفى عام ١٩٦٥ بلغت قيمة المستورد من المنتجات البترولية نحو ٦٥٠ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٦ ارتفعت قيمة المستورد إلى مليون جنيه مصري(٣١).

د- المنتجات الحديدية:

تضمنت تلك المنتجات قضبان وأسلاك من حديد، ويلاحظ أنها ظهرت أول مرة فى الواردات لعام ١٩٦٤ وأهمها القضبان الحديدية التى بلغت قيمة وارداتها نحو ١٩٦ ألف جنيه مصري، أما عام ١٩٦٥ لم يتضمن بروتوكول ذلك العام تحديد حصة لها.

هـ- سلع أخرى:

ومن السلع الأخرى التى قامت رومانيا بتصديرها إلى مصر: السكر والجبن (جميع الأنواع) والمواد الغذائية والأسمنت والماكينات والمعدات والآلات وقطع غيارها مثل ماكينات الديزل الكهربائية، ومعدات حقول البترول ومعدات الطرق والمبانى وغيرها من المعدات والآلات(٣٢).

رابعًا ــ تقييم العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا

من خلال رصد تطور العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا، يمكن تقييم تلك العلاقات كالآتى:

١- نظمت العلاقات التجارية بين الدولتين الاتفاقيات والبروتوكولات الآتية:

- اتفاق التجارة والدفع الموقع فى بوخارست فى ١٥ /١٠ / ١٩٦٢
- بروتوكول التجارة طويل الأجل الموقع بالقاهرة فى ١١ /١٢ / ١٩٦٣
- بروتوكول التبادل التجارى فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٤
- بروتوكول التبادل التجارى فى ١٤ / ١٢ / ١٩٦٥
- اتفاق التجارة والدفع فى ١٤ / ١١ / ١٩٦٦

٢- اتسم اقتصاد كل من مصر ورومانيا بنوع من التنافس التصديرى من خلال تصدير السلع والمنتجات المتبادلة بين الدولتين وفقا للقائمتين (أ / ب):

- القائمة (أ): تبين الصادرات المصرية إلى رومانيا
- القائمة (ب): تبين الواردات المصرية من رومانيا

٣- اتسمت العلاقات التجارية باستقرار التبادل التجارى بين الدولتين

٤- اظهرت الصادرات المصرية إلى رومانيا اتجاهًا تصاعديًا منتظمًا مع تحقيق فائض مستمر لصالح الجانب المصري

٥- جودة السلع والمنتجات المصرية يعتبر من العوامل الرئيسة فى تطور العلاقات التجارية مع رومانيا

٦- سارت العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا نحو التطور والازدهار وذلك وفقًا لرأى الإدارة العامة للتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية؛ حيث تشير احصاءات التجارة الخارجية إلى تزايد حجم التبادل التجارى، الأمر الذى يعكس زيادة توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين[٣٣].

٧- وفى النهاية نجد أن رومانيا كانت من أكثر الدول التى وقعت اتفاقيات وبروتوكولات للتجارة والدفع مع مصر؛ وهذا يرجع لقوة العلاقات التجارية بين الدولتين واستمراريتها طوال فترة كبيرة مع وجود تزايد سنوى فى حجم طلب كل دولة منتجات وسلع الدولة الأخرى. إذ أنه فى فترة أربع سنوات تم توقيع اتفاقيتين وثلاثة بروتوكولات، أى فى الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٦٢ حتى ١٤ نوفمبر ١٩٦٦. وكل هذا الكم من الاتفاقيات والبروتوكولات يعبر عن حجم التجارة البينية بين الدولتين الذى تزايد بشكل كبير فى الفترة المذكورة سالفًا مما اضطر الحكومتين إلى مواكبة هذا التطور فى مجال التعاهد التجارى.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من عرض البحث نشير بإيجاز إلى أهم النتائج التى تم الوصول إليها:

١- التطور التاريخى للعلاقات التجارية المصرية الرومانية، وذلك من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية التى تعود بالمنفعة على التبادل التجارى بين الدولتين.

٢- تنوع الصادرات والواردات وزيادة حركة التجارة بين مصر ورومانيا.

٣- جاء القطن فى المرتبة الأولى فى القائمة (أ) الخاصة بالصادرات المصرية إلى رومانيا، كما تصدرت الأخشاب المرتبة الأولى فى القائمة (ب) الخاصة بالواردات المصرية من رومانيا.

٤- البُعد الصحى فى العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا؛ وهو ما جاء فى نص المادة (١٤) من اتفاق التجارة لعام ١٩٦٢ الخاصة بالفحص والكشف على السلع التجارية، وذلك ما حرصت عليه كل منهما فيما بعد وجاء ذلك التطور التجارى من خلال اتفاقية الحجر الزراعى والاتفاقية الصحية البيطرية فى ٦ / ٤ / ١٩٧٢ بين الدولتين؛ والهدف من ذلك منع تسرب وانتشار الأمراض والآفات الخاصة بالسلع الزراعية والسلع الحيوانية عن طريق التبادل التجارى بين الدولتين[٣٤].

الملاحق

ملحق رقم (١): اتفاق الدفع طويل الأجل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية الموقع فى بوخارست بتاريخ ١٥ /١٠ /١٩٦٢

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية، لتيسير وتنظيم المدفوعات المباشرة بين البلدين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة، قد اتفقا على ما يلى:

– المادة (١): تتم المدفوعات الجارية، الوراد ذكرها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق التى يؤديها الأشخاص الطبيعيون أى المعنويون فى الجمهورية العربية المتحدة والأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المقيمون فى جمهورية رومانيا الشعبية طبقا لنصوص هذا الاتفاق وفى نطاق القوانين واللوائح المعمول بها فى البلدين. ولا يجوز لأى من الطرفين أن يفرض قيودا أو حظر فى هذا الخصوص مالم يكن هذا الحظر أو تلك القيود مفروضة على البلاد الأخرى.

ولا تسرى أحكام هذا الاتفاق على المدفوعات الخاصة برسوم المرور فى قناة السويس والتى يتعين الاستمرار فى تسديدها بالعملات الحرة، خارج الحسابات الوارد ذكرها فى المادة الثالثة، وفقا لتعليمات رقابة النقد السارية فى الجمهورية العربية المتحدة.

– المادة (٢): تعتبر المدفوعات التالية كمدفوعات جارية:

١– المدفوعات الخاصة بالسلع المتبادلة بين البلدين وكافة المصروفات المتعلقة بها مثل النولون والتأمين وغير ذلك من النفقات الفرعية.

٢– المدفوعات الخاصة بالتجارة العابرة (الترانزيت).

٣– المصروفات والعمولات المصرفية وغيرها.

٤– نفقات السفارات والقنصليات التابعة للبلدين.

٥– المتحصلات القنصلية.

٦- النفقات المتعلقة بالممثلين الحكوميين والتجاريين وغير ذلك من هيئات التمثيل والوفود للبلدين.

٧- النفقات الخاصة بالنشاط الاجتماعى والثقافى (الأسواق والمعارض وإقامة المباريات الرياضية والحفلات الفنية وغير ذلك من أوجه النشاط المماثلة).

٨- نفقات الأفلام والكتب والنشرات الدورية.

٩- نفقات السفر والإعلانات وتشمل نفقات الطلبة ومن يجرى تدريبهم.

١٠- الرسوم المستحقة على براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وحقوق المؤلفين وغيرها من الحقوق المماثلة.

١١- أقساط التأمين وإعادة التأمين والتعويضات الخاصة بهما.

١٢- المرتبات والأجور والمعاشات والمكافآت.

١٣- التسويات الدورية لهيئات البريد والبرق والتليفون.

١٤- مصاريف إصلاح السفن ونفقاتها ومصاريف النقل والتموينات العادية للسفن.

١٥- رسوم الموانئ.

١٦- الدخل الصافى الناتج من النقل الجوى ووسائل النقل الأخرى.

١٧- المدفوعات الناتجة عن التعاون العلمى والفنى: تدريب المواطنين وإيفاد الخبراء.

١٨- الرسوم القضائية والضرائب والغرامات والمصاريف الأخرى المتعلقة بها.

١٩- المدفوعات الأخرى التى يتم الاتفاق عليها بين البنك المركزى المصرى وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية.

- المادة (٣): تتم المدفوعات الجارية الوارد ذكرها فى المادة الثانية من هذا الاتفاق فى الجمهورية العربية المتحدة عن طريق البنك المركزى المصرى، وفى جمهورية رومانيا الشعبية عن طريق بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية. ولهذا الغرض يفتح كل من البنك المركزى المصرى بصفته نائبا عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية بصفته نائبا عن حكومة جمهورية رومانيا الشعبية حساب مقاصة بالجنيهات الاسترلينية

باسم البنك الآخر لا تحتسب عليه فوائد أو مصاريف. وتعامل المدفوعات التى تتم بين البلدين عن طريق هذين الحسابين معاملة المدفوعات بالعملات الحرة .

– المادة (٤): لتيسير استيراد المدفوعات عن طريق الحسابين المنوه عنهما بالمادة السابقة يمنح كل من البنك المركزى المصرى وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية كل منهما الآخر تسهيلات ائتمانية فى حدود ٢,٠٠٠,٠٠٠ جك (مليونان من الجنيهات الاسترلينية). وفى حالة التجاوز عن حد التسهيلات الائتمانية السابقة الذكر، يقوم البنك المدين بناء على طلب البنك الدائن بتسديد هذا التجاوز خلال ثلاثين يوما بالجنيهات الاسترلينية الحرة أو بإية عملة حرة أخرى.

– المادة (٥): تقوم جميع العقود والفواتير المتعلقة بالتبادل التجارى بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين بالجنيهات الاسترلينية.

– المادة (٦): فى حالة تغيير سعر تبادل الجنيه الاسترلينى بالنسبة للذهب (الذى يبلغ فى ذلك الوقت الجنيه الاسترلينى= ٢.٤٨٨٢٨ جرام ذهب صافى) يتم تعديل أرصدة الحسابات المفتوحة بالجنيهات الاسترلينية المشار إليها فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق، فى تاريخ التغيير بنفس النسبة وذلك حتى تظل قيمة هذه الأرصدة بالنسبة للذهب كما كانت، ويتم تعديل حد المديونية المشار إليه فى المادة الرابعة بنفس الطريقة.

– المادة (٧): فى تاريخ بدء سريان هذا الاتفاق، ينتهى العمل باتفاق الدفع المبرم فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ بين مصر ورومانيا، وكذلك بالنسبة لجميع التعديلات والملحقات الخاصة به. ومن المقرر أنه فى يوم بدء سريان هذا الاتفاق يتم تحويل رصيد " الحساب الرومانى" بالجنيهات المصرية والذى كان معمولاً به وفقا لاتفاق الدفع المبرم فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ إلى الحسابين المشار اليهما فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالجنيهات الاسترلينية على أساس ما يحتوى عليه كل من الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى من الذهب (٢.٥٥١٨٧ و ٢.٤٨٨٢٨ جرام من الذهب الصافى على التوالى).

وتتم تسوية أرصدة العقود القائمة التى تم إبرامها قبل العمل بهذا الاتفاق بين الأشخاص المعنويين والطبيعيين المقيمين فى البلدين وكذلك المدفوعات المتعلقة بخطابات الاعتماد القائمة بالجنيهات الاسترلينية عن طريق الحسابين المنصوص عليهما فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق. ويتم تقييم المبالغ التى تستحق بالجنيهات المصرية بموجب هذه العقود وخطابات الاعتماد بالجنيهات الاسترلينية على نفس الأساس الموضح فى الفقرة السابقة.

– المادة (٨): يجوز بعد موافقة السلطات المختصة فى كلا البلدين، اجراء تحويلات إلى ومن الحسابات المفتوحة بموجب المادة الثالثة من هذا الاتفاق، من وإلى حسابات تكون مفتوحة بموجب اتفاق دفع بين أى من الطرفين المتعاقدين وبلد ثالث.

– المادة (٩): يتم تنفيذ العقود التى تبرم خلال سريان هذا الاتفاق وفقا لأحكامه حتى بعد انتهاء العمل به.

– المادة (١٠): عند الانتهاء العمل بهذا الاتفاق، تسدد الأرصدة التى قد تكون قائمة فى الحسابات المشار إليها فى المادة الثالثة بتوريد السلع المتفق عليها وباجراء مدفوعات جارية وفقا لأحكام هذا الاتفاق. ويسدد الطرف المدين الرصيد الذى قد يتبقى بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ نهاية العمل بهذا الاتفاق ـ بناء على طلب الطرف الدائن ـ بالجنيهات الاسترلينية الحرة أو بإحدى العملات الحرة.

– المادة (١١): يضع البنك المركزى المصرى وبنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية، بالاتفاق فيما بينهما، الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق.

– المادة (١٢): يجوز بموافقة الطرفين المتعاقدين اجراء تعديلات أو اضافات إلى هذا الاتفاق على أن يكون ذلك كتابة.

– المادة (١٣): يعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥، ويخضع للتصديق فى أقرب وقت ممكن، ويسرى بصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق، ويعمل بهذا الاتفاق على أى حال بصفة مؤقتة اعتبارا من أول يناير ١٩٦٣.

– المادة (١٤): يتجدد هذا الاتفاق تلقائيا لمدد أخرى كل منها سنة واحدة مالم يتم أى من الطرفين المتعاقدين باخطار الطرف الآخر كتابة برغبته فى انهائه وذلك قبل نهاية الاتفاق بتسعين يوما. واثباتا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان بما لديهما من سلطة مخولة من حكومتييهما على هذا الاتفاق.

أبرم ووقع فى بوخارست فى اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر من سنة ١٩٦٢ من نسختين كل منها باللغات العربية والرومانية والإنجليزية. وفى حالة اختلاف وجهات النظر فى التفسير يرجع إلى النص باللغة الإنجليزية.

المصدر: دار الكتب والوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، اتفاقيات تجارية واقتصادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية، اتفاق طويل الأجل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية فى بوخارست بتاريخ ١٥/١٠/ ١٩٦٢. الكود الأرشيفى: ٢/١٨٣/١/٠٠١٦١١-٠٠٨١

الملاحق

جدول رقم (١): الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا(١٩٦٢- ١٩٦٦)

القيمة بآلاف الجنيهات المصرية

السنة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة	الميزان التجارى
١٩٦٢	٤٥٤٧	٤٦٨٥	٩٢٣٢	+ ١٣٨
١٩٦٣	٤٢٥٧	٥٤٣٩	٩٦٩٦	+ ١١٨٢
١٩٦٤	٤٠٠٢	٥٥٥٣	٩٥٥٥	+ ١٥٥١
١٩٦٥	٦١٦١	٨٠٨٠	١٤٢٤١	+ ١٩١٩
١٩٦٦	٧٣٧٨	٨٠٤٣	١٥٤٢١	+ ٦٦٥

المصدر: دار الكتب والوثائق القومية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١- ١٤/ ٦م، الكود الأرشيفى: ١/ ٢٤٤ / ٣ / ٠٠٠٤٥٨- ٠٠٧٩

جدول رقم (٢): أهم الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا

م	أهم الصادرات	أهم الواردات
١	القطن	الخشب
٢	غزل القطن	المنتجات الكيماوية
٣	المنسوجات والمصنوعات القطنية	المنتجات البترولية
٤	الكرينه النباتية (ألياف النخيل)	المنتجات الحديدية

المصدر: وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للتمثيل التجارى، إدارة شرق أوروبا، الكود الأرشيفى: ١/٢٤٤/ ٣ /٠٠٠٤٥٧ – ٠٠٧٩

رسم بيانى رقم (١): الصادرات والواردات بين مصر ورومانيا (١٩٦٢- ١٩٦٦)

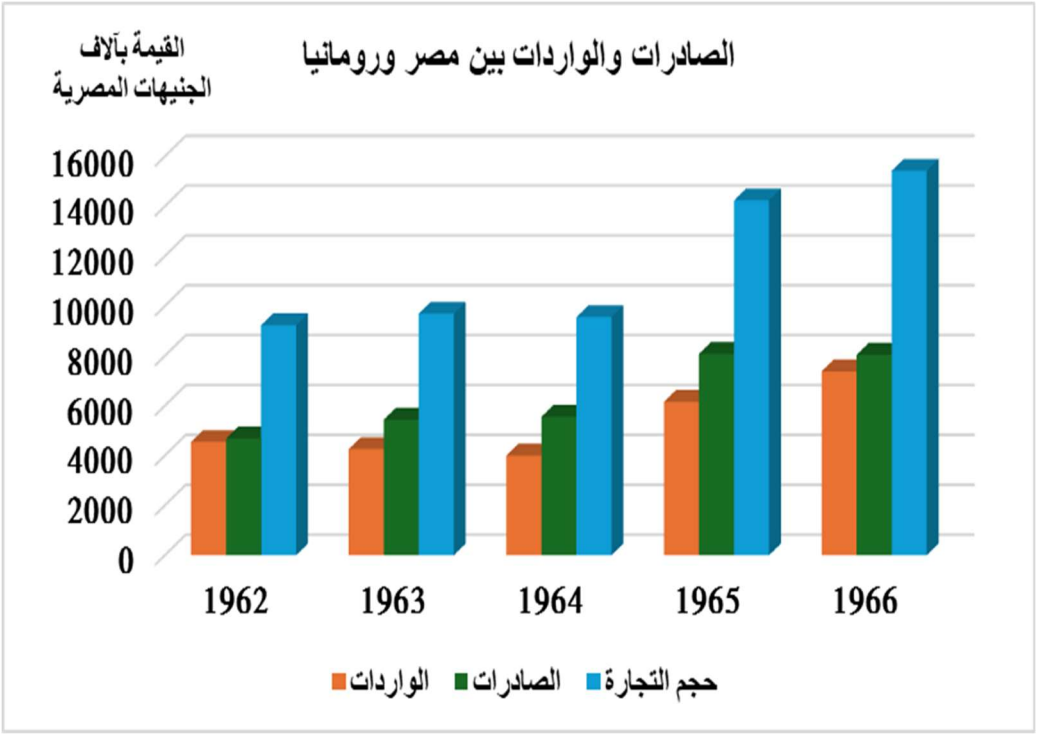

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١- ١٤/ ٦م، الكود الأرشيفى: ١/ ٢٤٤ / ٣ / ٠٠٠٤٥٨- ٠٠٧٩

رسم بيانى رقم (٢): الميزان التجارى بين مصر ورومانيا (١٩٦٢- ١٩٦٦)

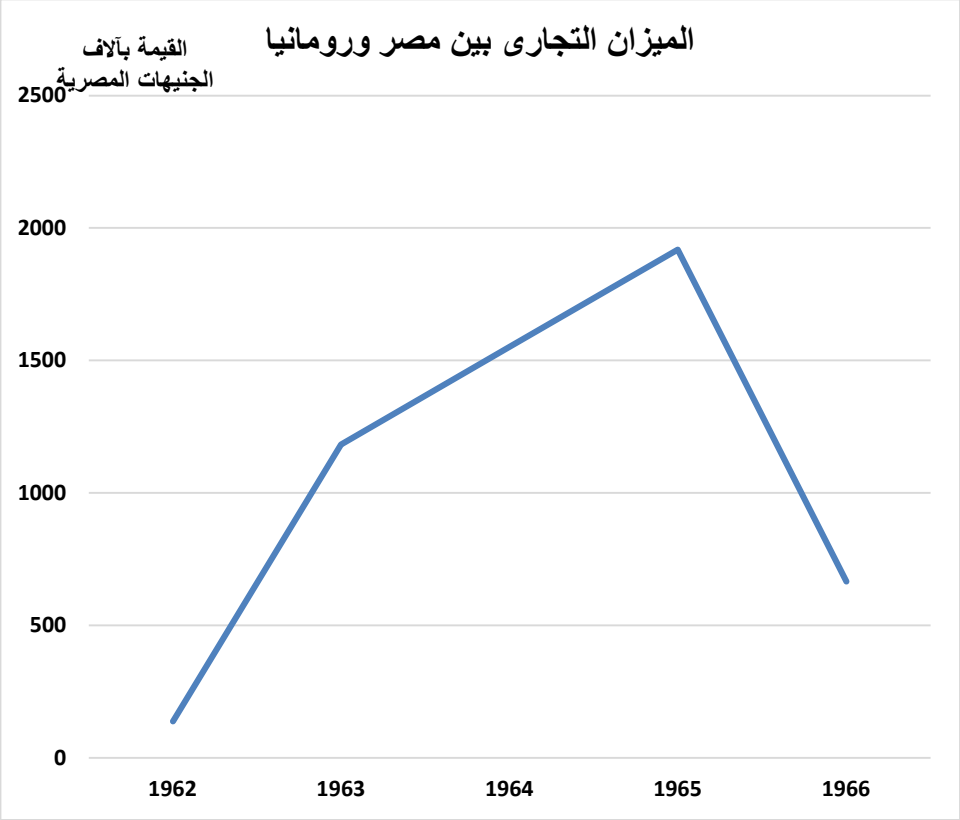

المصدر: من إعداد الباحث نقلا عن: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١- ١٤/ ٦م، الكود الأرشيفى: ١/ ٢٤٤ / ٣ / ٠٠٠٤٥٨- ٠٠٧٩

هوامش البحث:

(١) حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٥.
(٢) يونس عبدالله الطائى: تطور العلاقات التجارية التركية الإسرائيلية، مجلة التربية والعلم، المجلد (١٣)، العدد (٢) لسنة ٢٠٠٦، ص ٧٥.
(٣) خالد مكرم فوزى عبدالنبى: العلاقات التجارية بين مصر ورومانيا (١٩٢٩- ١٩٣٩م)، مجلة وقائع تاريخية، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠١٧، ص ٢٦٣.
(٤) سلمان عثمان، زينه محمد: دور الاتفاقيات الثنائية فى تطوير العلاقات التجارية السورية الروسية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٧)، العدد (٣)، ٢٠١٥، ص ٤٤٠
(٥) نفس المرجع والصفحة.
(٦) دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تقرير عن مشاكل تنمية تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا التجارية، إعداد: إسماعيل مصطفى رشدى، الكود الأرشيفى: ٢ / ٢٤٧ / ٣ / ٠٠٠٩٥٢ - ٠٠٧٩
(٧) نفسه.
(٨) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية بين ج.ع.م ورومانيا، رقم المجموعة جـ ١/ ١-٢٦/٣، مرسوم بتنفيذ الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر ورومانيا بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٠، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣١/١/١٨٥/٣ - ٠٠٨١، وانظر أيضًا: الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ لسنة ١٩٣٠. وانظر أيضًا: خالد مكرم فوزى عبدالنبى: المرجع السابق، ص ٢٦٥.
(٩) خالد مكرم فوزى عبدالنبى: المرجع السابق، ص ص ٢٦٥- ٢٧٨.
(١٠) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، الاتفاق التجارى الموقع بين مصر ورومانيا فى ١٨ يناير ١٩٥٤، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣٢/١/١٨٥/٣ - ٠٠٨١
(١١) نفسه، الاتفاق التجارى طويل الأجل بين مصر ورومانيا فى يوليو ١٩٥٦، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣٢/١/١٨٥/٣ - ٠٠٨١
(١٢) دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، المراقبة العامة للاقتصاد الخارجى، تقرير عن اقتصاديات رومانيا والعلاقات الاقتصادية بينها وبين ج.ع. م فى أبريل ١٩٦٤، إعداد كلًا من: صلاح الدين عبده جلال، عزت حامد عبدالعزيز، الكود الأرشيفى: ٠٠١٧٠٨ - ٠٠٨١
(١٣) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية، الكود الأرشيفى: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢-٠٠٨١
(١٤) استمر اسم الجمهورية العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٨ حينما تمت الوحدة بين مصر وسوريا، وعلى الرغم من انفصال الدولتين عام ١٩٦١، إلا أن الاسم استمر حتى العام الأول من حكم الرئيس أنور السادات. انظر: أحمد محمد عبدالمعز محمد: العلاقات السياسية بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة (١٩٦٤- ١٩٧١)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، العدد العاشر، ج٣، أبريل ٢٠٢١، هامش ص ٣٣٧.
(١٥) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، الكود الأرشيفى: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢-٠٠٨١

(١٦) مذكرة عن العلاقات الإقتصـــادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشـــعبية، إعداد الملحق التجارى: صـالح أحمد فايد، يونيو ١٩٦٥، دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الإقتصـاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للتمثيل التجارى، إدارة شرق أوروبا، الكـود الأرشيـفـى: ٢٤٤/١ /٣ /٠٠٠٤٥٧ ـ ٠٠٧٩

(١٧) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصـادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، الكود الأرشيفى: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢-٠٠٨١

(١٨) نفسه.

(١٩) نفسه.

(٢٠) نفسه.

(٢١) تقرير عن اقتصـاديات جمهورية رومانيا الشـعبية والعلاقات الاقتصـادية بينها وبين ج.ع. م فى أبريل ١٩٦٤، إعداد: صـلاح الدين عبده جلال، عزت حامد عبدالعزيز، دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصـاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، المراقبة العامة للاقتصاد الخارجى، الكود الأرشيفى: ٠٠١٧٠٨- ٠٠٨١

(٢٢) نفسه.

(٢٣) فى عام ١٩٦٢ كان الجنيه المصـرى يسـاوى ٢,٥٥١٨٧ جرام من الذهب، أما الجنيه الأسـترلينى كان يسـاوى ٢,٤٨٨٢٨ جرام من الـذهب. انظر: دار الكتـب والوثـائق القوميـة: وثـائق مجلس الوزراء، اتفـاقـات تجـاريـة واقتصـــادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشـــعبية من ســـنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، الكود الأرشيفى: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢-٠٠٨١

(٢٤) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصـادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشـــعبية، اتفاق دفع طويل الأجل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية رومانيا الشعبية فى بوخارست فى ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢، الكود الأرشيفي: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢-٠٠٨١

(٢٥) دار اكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١-٦/١٤، مذكرة عن العلاقات الاقتصـــادية بين ج.ع.م ورومانيا، إعداد الملحق التجاري: صالح أحمد فايد، الكود الأرشيفى: ٢٤٤/١ /٣ /٠٠٠٤٥٩ -٠٠٧٩

(٢٦) مذكرة عن العلاقات الاقتصـــادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشـــعبية، إعداد الملحق التجاري: صـــالح أحمد فايد، يونيو ١٩٦٥، دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للتمثيل التجاري، إدارة شرق أوروبا، الكـود الأرشيفي:
٢٤٤/١ /٣ /٠٠٠٤٥٧ ـ ٠٠٧٩

(٢٧) نفسه.

(٢٨) نفسه.

(٢٩) نفسه.

(٣٠) نفسه.

(٣١) نفسه.

(٣٢) نفسه.

(٣٣) دار اكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١-٦/١٤، مذكرة عن العلاقات الاقتصـــادية بين ج.ع.م ورومانيا، إعداد الملحق التجارى: صالح أحمد فايد، الكود الأرشيفى: ٢٤٤/١ /٣ /٠٠٠٤٥٩ -٠٠٧٩

(٣٤) دار اكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، اتفاقية الحجر الزراعى بين حكومتى جمهورية مصـــر العربية وجمهورية رومانيا الاشتراكية فى ٦ / ٤ / ١٩٧٢. الكود الأرشيفى: ٢ / ١٨٨ / ١ / ٠٠٣٣٢٧- ٠٠٨١

قائمة المصادر والمراجع

أولًا ــ الوثائق غير المنشورة بدار الكتب والوثائق القومية

١ـ وثائق مجلس الوزراء:

- وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية بين ج.ع.م ورومانيا، رقم المجموعة جـــ ١/ ١ـ٢٦/٣، مرسـوم بتنفيذ الاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصـر ورومانيا بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٣٠، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣١/١/١٨٥/٣ـ ٠٠٨١،
- وثائق مجلس الوزراء، الاتفاق التجارى الموقع بين مصـــر ورومانيا فى ١٨ يناير ١٩٥٤، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣٢/١/١٨٥/٣ـ ٠٠٨١
- وثائق مجلس الوزراء الاتفاق التجارى طويل الأجل بين مصـــر ورومانيا فى يوليو ١٩٥٦، الكود الأرشيفى: ٠٠٢٣٣٢/١/١٨٥/٣ـ ٠٠٨١
- وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصـــادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشـــعبية، الكود الأرشـــيفى: ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢ـ ٠٠٨١
- وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصـــادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية من سنة ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، الكود الأرشيفى: ٠٠٨١ـ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢
- وثائق مجلس الوزراء، اتفاقات تجارية واقتصـــادية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية، اتفاق دفع طويل الأجل بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية رومانيا الشـعبية فى بوخارسـت فى ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢، الكود الأرشيفى: ٠٠٨١ـ٠٠١٦١١/١/١٨٣/٢
- وثـائق مجلس الوزراء، اتفـاقيـة الحجر الزراعى بين حكومتى جمهوريـة مصـــر العربية وجمهورية رومانيا الاشـتراكية فى ٦ / ٤ / ١٩٧٢. الكود الأرشـيفى: ٢ / ١٨٨ / ١ / ٠٠٣٣٢٧ـ ٠٠٨١

٢- وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

- وزارة الإقتصـــاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للتمثيل التجارى، إدارة شـــرق أوروبا، مذكرة عن العلاقات الإقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية رومانيا الشعبية، إعداد الملحق التجارى: صالح أحمد فايد، يونيو ١٩٦٥، الكـــود الأرشيـــفـــى: ٢٤٤/١/ ٣ /٠٠٠٤٥٧ _ ٠٠٧٩
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجمهورية العربية المتحدة ورومانيا، ملف رقم ١-٦/١٤، مذكرة عن العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م ورومانيا، إعداد الملحق التجارى: صالح أحمد فايد، الكود الأرشيفى:٢٤٤/١ /٣ /٠٠٠٤٥٩ -٠٠٧٩
- وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية، تقرير عن مشـــاكل تنمية تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا التجارية، إعداد: إسماعيل مصطفى رشدى، الكود الأرشيفى: ٢ / ٢٤٧ / ٣ / ٠٠٠٩٥٢ -٠٠٧٩
- وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية، الإدارة العامة للشـــئون الاقتصـــادية، المراقبة العامة للاقتصـــاد الخارجى، تقرير عن اقتصـــاديات رومانيا والعلاقات الاقتصـــادية بينها وبين ج.ع. م فى أبريل ١٩٦٤، إعداد كلًا من: صـــلاح الدين عبده جلال، عزت حامد عبدالعزيز، الكود الأرشيفى: ٠٠١٧٠٨- ٠٠٨١

ثانيًا- الدوريات

- الجريدة الرسمية، العدد ٤٣ لسنة ١٩٣٠.

ثالثًا- البحوث

- أحمد محمد عبدالمعز محمد: العلاقات الســـياســـية بين الجمهورية العربية المتحدة ومالطة (١٩٦٤- ١٩٧١)، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، العدد العاشر، ج٣، أبريل ٢٠٢١.
- خـالـد مكرم فوزى عبـدالنبى: العلاقـات التجـاريـة بين مصـــر ورومـانيـا (١٩٢٩-١٩٣٩م)، مجلة وقائع تاريخية، العدد الســـادس والعشـــرون، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يناير ٢٠١٧.
- ســـلمان عثمان، زينه محمد: دور الاتفاقيات الثنائية فى تطوير العلاقات التجارية السورية الروسية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٧)، العدد (٣)، ٢٠١٥.

- يونس عبدالله الطائى: تطور العلاقات التجارية التركية الإســـرائيلية، مجلة التربية والعلم، المجلد (١٣)، العدد (٢) لسنة ٢٠٠٦.

رابعًا- المراجع

- حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.